Gulf Research Center

Knowledge for All

هجوم السابع من أكتوبر «خلفية الحدث»

د. عبد الرزاق غـراف

بـــــــاحـث أول

مركز الخليج للأبحاث

عندما تضيع أبسط ضوابط الدبلوماسية الرشيدة المنافية للتحيز الأعمى حتما ستضيع معها الحدود الدنيا من المواقف الحيادية المرتهنة لأقل مستويات الموضوعية والعقلانية، لعل هذا ما ينطبق على حال الآلة الدبلوماسية الغربية ومعها الإعلام الغربي الذي وفي لحظة فارقة أضاع البوصلة وأبان عن قدرة لا متناهية في كسر كل ما روّج له ولعقود من منظومة قيمية كانت حسب رؤيته أقصى ما توصلت إليه البشرية من سمات الإنسانية الراقية وفق نموذج الغرب للحضارة، عبر تبنّيه لرواية إسرائيل حول أسباب ومسببات بل ولرؤية إسرائيل الشاملة في تفسير ما يحدث في قطاع غزة.

منذ وعد «أرثر بلفور» المشؤوم نوفمبر **١٩١٧** الذي كان «بداية المأساة» والفلسطينيون يواجهون مشروعا عنصريا مستمرا لغاية اليوم، بدايته كانت تحت إشراف بريطاني مباشر جعل من نفسه الوكيل الرسمي لتنفيذ بروتوكولات الحركة الصهيونية التي لطالما أعدت لها العدة لتجسيدها في فلسطين منذ أول اجتماعاتها في «بازل» السويسرية أغسطس **١٨٩٧**، ارهاصات ذلك تجسدت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين عندما أصبحت فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني مقصدا للهجرة الصهيونية بل ونموذجا حاولت من خلاله أوروبا التكفير عن خطيئتها التاريخية تجاه اليهود، تكفير أوجب على بريطانيا ومن ورائها أوروبا توفير المناخ الملائم من اجل ولادة كيان مستقل باليهود عقيدته مزيجا بين الحسابات الاستراتيجية والنبوءات التوراتية وفق التفسير الصهيوني للتوراة المتضاد مع كثير من الأطروحات اليهودية العالمية، وكل هذا على حساب مآسي الشعب الفلسطيني الذي أصبح في أرضه غريبا وأمام حتمية الاختيار بين مخيمات اللجوء أو القتل أو البقاء ضمن كيان عنصري ينتمي فيه للمستويات الدنيا داخل التصنيف الهرمي للمجتمع الصهيوني.

بإعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ ماي ١٩٤٨ خرج المشروع الصهيوني من تحت الرعاية البريطانية الى الاستقلالية كفاعل رسمي دوليا، بعد أن منحت له بريطانيا كل مقدراتها الموجودة في فلسطين بعد انسحابها، ومعه انقلبت فيه المسميات بالشكل الذي تحولت معه العصابات الصهيونية (الهاجانا – إرجون – بيتار – شتيرون – بلماح) إلى جيش دفاع يخوض حروبا باسم كيان دولة خُلقت حسب الرؤية والرواية الغربية لتكون مقدمة للحضارة الغربية ومعه لتجسّد المنظومة القيمية لهذه الحضارة وسط بيئة متخلفة لا تدين بهذه القيم حسب الرواية الآنفة.

طوال العقود التالية من الحروب والصراع توسعت إسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية والعربية المجاورة لها ومعها توسعت معاناة الشعب الفلسطيني، ضاربة عرض الحائط بكل المواثيق الدولية والقرارات الأممية التي بلغ عددها **٨٧** قرارا آخرها قرار الجمعية العامة الداعي لوقف اطلاق النار الأسبوع الماضي، ومعها ارتفعت بشكل ممنهج وتيرة الاستيطان الصهيوني ومظاهر الفصل العنصري داخل أراضي ١٩٦٧ سواء ما تعلق بالأراضي الفلسطينية منها أو الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، فضلا على تصاعد مظاهر التمييز ضد الفلسطينيين داخل حدود ١٩٤٨ بالتوازي مع تعاظم نفوذ اليمين الصهيوني المتطرف داخل أروقة دوائر صنع القرار الإسرائيلي الهادف إلى ارساء مشروع «يهودية الدولة» ما يجعل الفلسطينيين غرباء داخل وطنهم، ولم تستثنى المقدسات من سياسة إسرائيل الممنهجة الرامية لإسقاط كل ما يرمز للوجود الفلسطيني، حيث أصبحت الممارسات المتطرفة لليمين الصهيوني تتم تحت حماية أجهزة الدولة وبرعايتها.

ورغم جنوح الجانب العربي إلى السلام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن ملخص رد إسرائيل أنها لم تأبه لذلك وإذا فعلت فبقدر ما يخدم مصلحتها لا غير، حيث كانت بداية المسيرة بـــ:

– إتفاق كامب ديفيد (١٩٧٨) الذي دشّن عصر السلام بين مصر وإسرائيل، ورغم أنه أغلق باب الحروب الكبرى بين إسرائيل والعرب، إلا أنه سلام أقل ما يوصف به أنه «سلام بارد» ظل حبيس الجهات الرسمية بين البلدين، في حين بقي المستوى الشعبي والمخيال المجتمعي بعيدا عن التأثر بهكذا طرح، أمر جسده الرفض الشعبي داخل مصر الذي ما فتئ أن تتوفر الفرصة إلا وعبّر عن رفض مطلق لهذا المسار.

– مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر ١٩٩١) والذي شكّل خطوة ثانية على مسار السلام العربي الإسرائيلي، كما أنه جاء بُعيد نهاية حرب الخليج الثانية وما نجم عنها من تداعيات إقليمية ودولية، وفي سياق مستمر للتحالفات التي أصبحت تقودها الولايات المتحدة بعد أن انفردت بالقيادة العالمية رغم أن المؤتمر كان تحت رعاية أمريكية سوفياتية مشتركة، وفي الوقت الذي أصّر فيه الجانب العربي على مشروع للسلام الشامل تكون فيه القضايا العربية بما فيه حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم ضمن ملف واحد يجعل من العرب جبهة واحدة، أصرت إسرائيل على عدم حدوث ذلك وهو ما دفع بالجانب الأمريكي إلى اقتراح جولات تفاوضية في واشنطن بلغت (١١ جولة)

تكون ثنائية بين كل من إسرائيل وكل دولة عربية على حدا، وذلك ضمن مسارين الأول متعلق بالاطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع إسرائيل (الأردن – سوريا – لبنان – الفلسطينيين) والثاني متعلق بباقي الدول العربية، غير أن التعنت الإسرائيلي وفشل إدارة جورج بوش الأب في مسعاها نحو عهدة ثانية كانا قد ساهما في افشال مسار مدريد للسلام.

– اتفاقية أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣) وقد سُمي نتيجة لمسار أوسلو رغم أن توقيع الاتفاق النهائي كان في البيت الأبيض أو ما عُرف بإتفاق «غزة أريحا» أولا» أو اتفاق «أوسلو لإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي»، لم يمنح الاتفاق للسلطة الفلسطينية إلا **٢٢**٪ من أراضي فلسطين التاريخية وهذا من أجل انشاء كيان لإدارة شؤون الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد قسمت مراحل تطبيقه إلى مرحلتين رئيسيتين الأولى للمفاوضات والثانية للانسحاب الإسرائيلي، غير أن تطورات الأحداث وتعقيد المشهد فرضت إجراء جولات أخرى من المفاوضات ضمن نفس المسار كان من بينها «اتفاق باريس الاقتصادي» المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ومن بعده «اتفاق القاهرة» الذي بموجبه تم تولي السلطة الفلسطينية لمهامها في الضفة والقطاع، ووصلا إلى «اتفاق طابا» أو ما يعرف بـ«أوسلو ٢» التي فتحت الباب أمام ما يعرف بمفاوضات الوضع النهائي المتضمنة لوضع القدس والمستوطنات واللاجئين والتعاون مع دول الجوار والحدود، غير أن صعود اليمين للحكم في اسرائيل بقيادة «أرييل شارون» وفشل المغزى الحقيقي من مسار أوسلو للسلام والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية ضمن القرارات الأممية التي تنص على حل الدولتين واستنادا إلى القرارين ٣٣٨ و٢٤٢ كان قد رهنا مصير هذا المسار، لتأتي الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ لتكون بمثابة رصاصة الرحمة على مسار أوسلو خاصة مع عودة السيطرة الإسرائيلية على الأراضي التي كانت قد منحتها للسلطة الفلسطينية سابقا.

– اتفاقية واد عربة (أكتوبر ١٩٩٤) وقد جاءت ضمن مسار الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وإسرائيل بعد اسقاط خيار تكتل الدول العربية ككتلة مفاوضة واحدة، وفضلا على التطبيع السياسي فقد تناولت هذه الاتفاقية العديد من الملفات على غرار: الحدود – الأمن المياه – العلاقات الاقتصادية – اللاجئين – إدارة الأماكن المقدسة – الملاحة والموانئ وغيرها من ملفات.

وعلى غرار سابقاتها لم تنجح هذه الاتفاقية في إرساء معالم السلام الشامل الذي كان مقصودا منها، خاصة في ظل حالة الرفض الشعبي لهذا الاتفاق والذي لطالما أُعتبر أحد معوقات استمرارية هذا المسار، فضلا على التنصل المستمر لإسرائيل من عهودها ووعودها وبخاصة من طرف حكومات اليمين التي لطالما أبدت تشددا كبيرا تجاه كل ما هو متعلق بالمقدسات.

– مبادرة السلام العربية (٢٠٠٢) وهي المبادرة السعودية التي اعتمدتها القمة العربية في بيروت والقائمة على حتمية إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس على حدود ١٩٦٧ وفق مبدأ «الأرض مقابل السلام»، فضلا على انسحاب إسرائيل من الجولان وما تبقى من أراضي لبنانية مقابل تطبيع عربي إسرائيلي شامل.

لم تحقق المبادرة منها في ضوء أي استعداد إسرائيلي للتنازل للفلسطينيين عن ابسط حقوقهم، ولنفس الأسباب السابقة أصبح الفشل مصيرها، رغم حالة الاجماع بأن ما طرحته المبادرة يعد السبيل الوحيد من اجل تحقيق سلام شامل في المنطقة.

– الاتفاقية الابراهيمية (سبتمبر ٢٠٢٠) وهي الاتفاقية الناجمة عن التطبيع الاماراتي البحريني مع إسرائيل ثم المغربي السوداني بعد ذلك، لم يكن للقضية الفلسطينية كبير الحضور في اتفاقية ابراهام التي طغت عليها الحسابات الاستراتيجية لكل دولة من دول

التطبيع:

– الإمارات أرادت عبر الاتفاق توسيع نفوذها الإقليمي وزيادة ثقلها في التوازنات الإقليمية والدولية

المغرب وضع الاتفاق كجسر عبور لنيل الاعتراف الدولي وبخاصة الأمريكي منه من أجل ترسيخ ضمه للصحراء الغربية

– السودان من أجل الخروج من مأزق العقوبات الدولية وإعادة بناء الوضع الداخلي المنهار الذي تمر به الدولة السودان

ورغم استثناء القضية الفلسطينية من مساعي التسوية ضمن اتفاقية ابراهام، إلا أن الواقع يفرض تأثيرها على مسار الأحداث وهو ما نشهده اليوم من التأثير المتبادل بين ما يحدث من حرب جارية في قطاع غزة وطموح بعض الأطراف من اجل توسيع هذه الاتفاقية، وهذا

ما يدفعنا نحو سيناريوهين رئيسيين:

الأول/ رغم أنه لا يمكن الجزم مبدئيا بحدود

تأثر مسار أبراهام بما يحدث الآن في القطاع، كون الاطراف المطبعة يعتبرونه خياراً استراتيجياً لدولهم ولا يمكن لتطورات القضية الفلسطينية أن تؤثر فيه كبير التأثير، وإن حدث ذلك فسيدفع نحو تغيير الرزنامة الزمنية وبالتالي يكبح مسار ابراهام مؤقتا ولكن دون إلغائه.

الثاني / تصاعد الرأي العام العربي ضد الإجرام الإسرائيلي في قطاع غزة سيجبر أطراف الاتفاق أو على الأقل بعضها على إعادة تقييم المشهد من جديد تحت ضغط الشارع وحسابات الربح والخسارة الناجمة عن ذلك، ورغم أنه سيناريو بعيد المنال في ضوء المعطيات الراهنة، ولكنه مرهون بنتائج الحرب الدائرة حاليا والتوازنات التي من الممكن أن تفرزها.

بغض النظر عمّا ستفرزه الاحداث الجارية وتداعيات وحدود تأثير ذلك على مستقبل مسار ابراهام، إلا أن الثابت أن الوضع والمعطيات والظروف التي على أساسها وُلد الاتفاق ثم توسع لاحقاً في سنواته الثلاث الماضية لم تعد متوفرة فيما بعد السابع من أكتوبر الماضي، فالأخير فرض وضعاً جديداً أصبحنا بموجبه نميّز بين مرحلتين «قبل السابع وبعده» رغم عدم وضوح أبعاد التغيير الحاصل وهل سيفرض إعادة قراءة للمشهد برمته أم جزء منه فقط، كون ذلك يبقى مرهون في أحد أهم ابعاده بحدود وطبيعة النتائج التي ستفرزها التطورات الراهنة.

لم يكن قطاع غزة استثناءً في سياسة إسرائيل الاجرامية تجاه كل ما يرمز لوجود «دولة فلسطينية» مستقلة عاصمتها القدس الشرقية انفاذا للقرارات الدولية، حيث اجتمع العالم بمؤسساته الدولية وبما فيهم الدول العربية ذاتها على أن «حل الدولتين» هو المسار الأسلم في الوقت الراهن وفي ظل التوازنات الإقليمية والدولية الراهنة، فمنذ الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة سنة ٢٠٠٥ ثم فوز حركة حماس بإنتخابات ٢٠٠٦ وسيطرتها العسكرية على القطاع سنة ٢٠٠٧ والأخير

يعيش حصاراً خانقاً جواً وبحراً وبراً، وبالشكل الذي وضعت فيه إسرائيل نفسها في مقام الرقيب والحسيب على كل ما يدخل للقطاع حتى فيما تعلق بنشاط منظمات الإغاثة وفي مقدمتهم «الأونروا»، وذلك عبر ستة معابر للقطاع تجاه إسرائيل في حين يشهد معبر رفح حالة من التذبذب زاد حجمه منذ سنة ٢٠١٣ بعد التحولات السياسية التي جرت في مصر.

ستة عشرة سنة من الحصار الخانق حوّل قطاع غزة إلى أكبر سجن في العالم وهو الذي يتجاوز عدد سكانه مليونين ومئتي ألف نسمة ٨٠٪ منهم من لاجئي الخط الأخضر في أحد أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، أكثر من ٥٠٪ منهم يعيشون على مساعدات منظمات الإغاثة الدولية في حين يقع أكثر من ٧٠٪ تحت خط الفقر، في حين مستوى البطالة ٧٠٪ كذلك.

لم تكتفي إسرائيل بالحصار والتجويع بل أعلنت سلسلة من الحروب المدمرة على القطاع المحاصر وذلك منذ إعلان الحكومة الإسرائيلية قطاع غزة وحكومة حماس فيه «كيانا معاديا» سبتمبر ٢٠٠٧ ما أوجب حسب رؤيتها فرض «حصار شامل» عليه ما زال مستمرا لغاية اللحظة، بل ومنح لها حرية معالجة التهديدات القادمة من القطاع بالطريقة التي تراها مناسبة وبدعم غربي واسع تحت مبرّر الدفاع عن النفس الذي لطالما كان القاعدة الرئيسية لترسيخ مظلومية إسرائيل وبالتالي تبرير سياساتها لدى دوائر صنع القرار والرأي العام الغربيين على حد سواء.

من أبرز سلسلة الحروب التي أعلنتها إسرائيل على قطاع **غزة نذكر**:

– عملية الرصاص المصبوب (ديسمبر ٢٠٠٨) التي ساقها الإحتلال الإسرائيلي تحت مبرّر استعادة الجندي الأسير «جلعاد شاليط»، وانتهت بإستشهاد ما يقارب من ١٥٠٠ فلسطيني ٥٠٪ منهم أطفالا ونساء (٢٤٠ امرأة و٤٠ طفلا)، في مقابل مقتل ١٣ إسرائيليا ١٠ منهم جنودا و٠٣ مستوطنين.

– عملية عامود السحاب (نوفمبر ٢٠١٢) التي بدأها الاحتلال الإسرائيلي بإغتياله لأحد أهم قادة «كتائب القسّام» الجناح العسكري لحركة حماس (أحمد الجعبري)، أستشهد خلال هذه الجولة حوالي ١٨٠ فلسطينيا ٤٠٪ منهم نساء وأطفال (١١ امرأة و٤٢ طفلا)، في مقابل مقتل ٢٢ إسرائيليا معظمهم من المستوطنين والجنود.

– عملية الجرف الصامد (يوليو ٢٠١٤) والتي اندلعت بعد اغتيال إسرائيل لمجموعة من كوادر حركة حماس في الضفة الغربية، وتعتبر هذه الجولة من أكثر حروب إسرائيل على قطاع غزة دموية، حيث أُستشهد خلال (٥١ يوما من الحرب أكثر من ٢٣٢٢ شهيدا في القصف الاجرامي الإسرائيلي على القطاع، في مقابل مقتل ٧٢ إسرائيليا من بينهم ٦٨ جنديا و٠٤

مستوطنين فضلا على أسر حركة حماس لأحد الجنود الإسرائيليين (شاؤول آرون) .

– عملية صيحة الفجر (نوفمبر ٢٠١٩) والتي جاءت على خلفية اغتيال إسرائيل للقيادي في حركة الجهاد الإسلامي (بهاء أبو العطا) وأسفرت هذه الجولة على استشهاد ٣٤ فلسطينيا، في حين لم تعلن الجهات الرسمية في إسرائيل عن أي تقارير لعدد القتلى والجرحى لديها .

– عملية حارس الأسوار (٢٠٢١) واندلعت على خلفية تهجير المستوطنين لسكان حي الشيخ جراح واقتحاماتهم المتكررة لباحات المسجد الأقصى، وقد اسفرت هذه الجولة عن استشهاد قرابة ٢٥٠ فلسطينيا ومقتل ١٢ إسرائيليا .

– عملية الفجر الصادق (أغسطس ٢٠٢٢) جاءت على خلفية اغتيال إسرائيل لأحد قيادات الجهاد الإسلامي، أستشهد خلال هذه العملية زهاء ٢٤ فلسطينيا .

ورغم حالة التفاوت النسبي في العمليات الإسرائيلية السابقة بالنظر لحجم الشهداء والدمار الذي خلفته كل عملية، إلا أن لا شيء من هذه العمليات يمكن مقارنته بما حدث وما زال مستمراً من هجوم السابع من أكتوبر الماضي (طوفان الأقصى)، لا من ناحية نوعيته كون المنطق الذي لطالما كانت فيها المقاومة الفلسطينية في حالة دفاع سقط اليوم كون المبادرة بالهجوم كانت من المقاومة الفلسطينية بل وفي أرض لم يسبق لإسرائيل أن تخيلت أنها ستجري عليها (داخل حدود ١٩٤٨)، ولا من ناحية حجم الخسائر سواء فيما تعلق بالبشرية منها حيث تجاوز عدد الشهداء لغاية اليوم ٨٠٠٠ شهيد، في حين تجاوز عدد القتلى الإسرائيليين ١٤٠٠ قتيل فضلا على أكثر من ٢٠٠ اسير وهو ما يعد سابقة في تاريخ الحروب الإسرائيلية سواء مع الجانب الفلسطيني أو خلال الحروب العربية الإسرائيلية، في حين يرى خبراء أن الصدمة الحقيقية وأكبر خسارة استراتيجية لإسرائيل كانت مرتبطة بمستقبل « قوة الردع الإسرائيلية » التي تضاءلت بشكل مخيف وبشكل ستبقى تداعياته مستمرة لعقود قادمة، بالنظر للعجز الكارثي الذي لحق بإسرائيل على المستوى الأمني والاستخباراتي لا يمكن لأي ضريبة بشرية تحصلها إسرائيل من هجماتها البربرية على سكان القطاع أن تمحيها من المخيال الإسرائيلي ومعه صورة إسرائيل وجيشها الذي لا يقهر أو هكذا أُريد من أعداء إسرائيل أن يُؤمنوا به . الثابت من كل ما سبق أن ما حصل فجر السابع من أكتوبر هو محصلة لعقود من الاضطهاد والتهجير والاستيطان وقضم الأراضي وتدنيس المقدسات وتجاوز المواثيق الدولية وكل ما نص عليه القانون الدولي والجرائم شبه اليومية في الضفة الغربية، وكل هذا تعزّز بشكل أكثر وحشية طوال الستة عشرة سنة الماضية تجاه قطاع غزة والحروب الدموية التي شنتها إسرائيل بآلتها العسكرية ضد مقاومة لا تمتلك من الزاد العسكري والتكنولوجي إلا ما هو بدائي منه، برعاية غربية تامة ضرب خلالها الغرب أشد نماذج « الازدواجية المعيارية » في العلاقات الدولية الراهنة .

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net